للتاريخ السياسي

المعنى الســـياسى
لانتخابات مجلس النوّاب الفرنسى
عام ١٩٣٦

للدكتور يوسف هيكل

مجالس النواب فى البلاد البرلمانية الديمقراطية هى التى ترسم سياسة البلاد ، فان أحسن المجلس العمل كافأه الشعب على ذلك باعادة الأكثرية التى تسند الحكومة إلى المجلس الجديد ؛ وإن أساءه انفضت الأمة من حوله وأرسلت إلى مجلس النواب ، حين الانتخابات عناصر جديدة لاتباع سياسة جديدة . ويسهل على الشعب معاضدة الأكثرية الحاكمة ، أو الحكم عليها ، فى البلاد ذات الحزبين أو الثلاثة ، كما هى الحال فى بريطانيا ؛ ويصعب عليه إلقاء التبعة على حزب ، فى البلاد ذات الأحزاب العديدة والتى لا تستطيع تشكيل حكومة إلا بعد اتفاق عدد منها على الاشتراك فى الحكم : كما هى الحال فى فرنسا . وعلى كل فان الشعب يستطيع التمييز بين الأحزاب ، وإن كثر عددها ، فيقوى أحدها ويضعف الآخر

والانتخابات الفرنسية الأخيرة التى جرت فى ٢٦ أبريل و٣ مايو من هذا العام ، نرى كيف أن المنتخب الفرنسى غير فكرته السياسية ، فقوى أحزاب اليسار : الشيوعى والاشتراكى وأضعف أحزاب الوسط ، بما فيهم الحزب الراديكالى وأحزاب اليمين . ومما لا شك فيه أن لعمله هذا معنىً سياسياً . فما هى الأسباب التى دعته إلى تغيير فكرته ؟ . هذا ما نحاول إبانته فى هذا المقال . غير أنه يحسن بادئ الأمر أن نعرض بإيجاز موقف مجلس النواب السابق تجاه الحكومة ، لنرى كيف كان ذلك عاملاً كبيراً فى تغيير الناخب الفرنسى رأيه فى الأحزاب . وأخيراً نتساءل فيما إذا كان فى إمكان مسيو بلوم تأسيس وزارة قوية ثابتة ، أم ستجابهه الصعوبات التى جابهت زميله مسيو هريو ؟

— ١ —

جدير بالذكر أن الشعب الفرنسى لم يرسل إلى مجلس نوابه يوم ٨ مارس سنة ١٩٣٢ هيئة فى إمكانها تأسيس حكومة ثابتة ومتجانسة . وكل ما هنالك أن حكمه Verdicte كان سلبيا . لقد أقصى عن الحكم الأكثرية السابقة ، غير أنه لم يستعض عنها بأكثرية متجانسة . لقد أظهر عدم رضاه عن سياسة «تارديه ولافال» غير أنه لم يمكن مسيو هريو من الحكم

ليس بخاف أن الأحزاب فى فرنسا عديدة ، حتى أن عددها يبلغ العشرين فى مجلس النواب الأخير ؛ غير أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع : فكان حوالى ١٨٠ نائباً من النوع المعتدل ، و ٢٤٠ من النوع الراديكالى ، و١٨٠ من النوع الاشتراكى . وبرغم أن الحزب الراديكالى كان متفقاً مع الحزب الاشتراكى حين الانتخابات وكونا « الجبهة الشعبية » ليفوزا على أحزاب اليمين ، غير أنهما لم يكونا متفقين على إنشاء حكومة مشتركة بينهما ، لأن مبادئهما الاقتصادية مختلفة . ولذا لم يكن فى مجلس النواب الاخير أكثرية متجانسة تستطيع تأسيس حكومة قوية وثابتة

وكان الحزب الراديكالى ، وهو أكبر حزب فى المجلس ، « مفتاح الحكومة » فان استطاع نيل تأييد الاشتراكيين له فيقال فى اللغة البرلمانية ، إن الحكومة « حكومة ائتلافية » Cartel ؛ وإن اشترك فى الحكم مع المعتدلين ، فيقال إن الحكومة « حكومة الاتحاد القوى »

ولقد رأى مجلس النواب الأخير هذين النوعين من الحكومات : فبعد أن فازت « الجبهة الشعبية » فى الانتخابات شكلت « حكومة ائتلافية » كان فيها معظم الوزراء من الراديكاليين ؛ لأن حزب مسيو بلوم لم يشترك فى الحكم ، ولكنه أيد الحكومة . وكان فى يد الزعيم الاشتراكى مصير هذا النوع من الحكومة ، فان نزع ثقته منها سقطت فوراً . وقد استعمل مسيو بلوم هذه السلطة مراراً ؛ فأدى ذلك إلى أزمات وزارية حادة تلا بعضها بعضاً بفترات قصيرة . وسقوط وزارات بونكور ، دالاديه ، وسارو السريع عام ١٩٣٣ سبب «افلاس» « الائتلاف »

وبعد « الفضيحة الستافسكية » وحوادث ٦ فبراير ، اضطر

الحزب الراديكالى إلى ترك رئاسة الوزارة والاشتراك مع المعتدلين فى الحكم . فتأسست وزارة مسيو دومرك ، وتلتها وزارتا مسيو فلاندان ومسيو لاڤال . ودُعيت هذه الوزارات « وزارات الاتحاد القومى » . على أن هذا الاتحاد لم يكن عاما إذ لم يشترك فيه طرفا مجلس النواب أى الشيوعيين والاشتراكيين من جهة ، والمحافظين من جهة ثانية . ولذا يمكن القول بأن هـذه الوزارات ما هى إلا وزارات « ائتلاف أحزاب الوسط »

وفى المدة الأخيرة من حياة مجلس النواب الأخير ، تخلى الحزب الراديكالى عن وزارة مسيو لاڤال ، وعاد الى نوع الحكم السابق أى الى اقامة حكومة ائتلافية بالاتفاق مع الاشتراكيين ؛ وعلى رأسها مسيو سارو

وكل من الحكومات التى رآها المجلس الأخير لم تكن متجانسة ، ولم تكن لها قوة حيوية كافية تستطيع بها مجابهة الصعوبات التى وقعت فيها فرنسا طيلة السنين الأربع الأخيرة . لأن الاشتراكيين لم يشتركوا عمليا فى حكومات « الائتلاف » ، ولم يأخذوا على عاتقهم أية مسؤولية ؛ ولهذا كانت الحكومة « مشلولة » إذ وجب عليها مراعاة الحزب الاشتراكى كيما تحتفظ بثقته ؛ وذلك لم يمكن الراديكاليين من تطبيق منهاجهم ، والسير إلى الأمام غير ناظرين إلى مراعاة الخواطر ... ولأنه لا يمكن لأى حكومة « اتحاد قومى » أن تضع منهاجا فعالا يرضى عنه جميع الاحزاب الذين يعاضدون الحكومة . فالسياسة الخارجية التى يريد تطبيقها أحزاب اليمين لا يرضى عنها الحزب الراديكالى ، وسياسة الحزب الراديكالى لا يقبلها أحزاب اليمين . وفى الواقع فان هذا النوع من الحكومة ما وجد إلا لظروف خاصة ، ومتى ذهبت هـذه الظروف تصدع الاتحاد ، واتفق الراديكاليون مع الاشتراكيين ، ودارت المعركة بين أحزاب اليسار وأحزاب اليمين . ولاغرابة فى ذلك إذ الذى يبعد الراديكاليين عن الاشتراكيين هو اختلاف فى السياسة الاقتصادية ، أما الذى يبعدهم عن المعتدلين فهو الاختلاف على المبدأ une opposition idiolagique إذ أن الراديكاليين يدينون بالنظام البرلمانى ، الذى دونه يصبحون لا شىء وهم متعلقون بجمعية الأمم التى هى تطبيق المبادئ الجمهورية فى « الدائرة الدولية » . وعلى عكس ذلك فان كثيراً من المعتدلين يتساهلون فى وجود الجمهورية دون أن يحبذوها ويدينوا بمبادئها ، وهم يحكمون على مبادىء عصبة الأمم ويعتبرونها أكبر عامل على تعكير صفو السلام ...

— ٢ —

فالازمات الوزارية الحادة التى حدثت خلال السنين الأربع الأخيرة ، والأزمة الاقتصادية العظيمة التى جابهتها فرنسا ابتداء من عام ١٩٣٢ ، والتضارب فى السياسة الخارجية التى تولدت بين سياسة الحكومات الائتلافية وحكومات الاتحاد القومى ... أدى إلى عدم رضى الشعب الفرنسى عن مجلس النواب السابق فأرسل فى ٢٦ ابريل و٣ مارس أكثرية جديدة

ولنلق بادئ الأمر نظرة عامة على انتخابات الدورة الأولى فنرى أن الذين فازوا فوزاً باهراً فيها هما طرفا مجلس النواب أى الشيوعيين والاتحاد الاشتراكى من جهة ، والاتحاد الجمهورى الديمقراطى (حزب اليمين) من جهة ثانية[1]

والعاملان الايجابيان اللذان أديا إلى هذه النتيجة هما ؛ المعاهدة الروسية الفرنسية ، وحزب الصليب النارى Croix de Feu

غيرت حكومات الاتحاد القومى الثلاث الأخيرة مجرى السياسة الخارجية الفرنسية . فبعد أن كانت فرنسا تعتمد فى المحافظة على سلامتها على عصبة الأمم ومبدأ « السلام المشترك » : أخذ « المعتدلون » يبنون سلامة بلادهم على التحالف ؛ أى سياسة ما قبل الحرب . فتقربوا من إيطاليا وعقدوا معها اتفاق روما عام ١٩٣٤ ، وأخذوا يتفاهمون مع الروسيا فوصلوا إلى المعاهدة

(١) جدول يرى التغير الذى حدث فى عدد الأصوات ما بين انتخابات الدورة الأولى عام ١٩٣٢ وانتخابات الدورة الأولى عام ١٩٣٦

أسماء الأحزاب	الزيادة عام ١٩٣٢	النقصان عام ١٩٣٦
الاشتراكيون واتحاد اليسار	٢٠٧٩٥٠	—
الاتحاد الاشتراكى والجمهوريون الاشتراكيون	٢٢٦٠٠	—
الاشتراكيون (S. F. I. O.)	—	٢٢١٧٥
الراديكاليون الاشتراكيون	—	٤٣٥٠٠٠
اليسار الراديكالى والاشتراكيون المستقلون	—	٢٦٥٤٥٠
الديمقراطيون الشعبيون	—	٦٣٢٠٠
الحلف الديمقراطى وجمهوريو اليسار	—	٢٩٥٧٥٠
الاتحاد الجمهورى الديمقراطى	٣٤٥٠٠٠	—
المستقلون	—	١٤٠٠٠٠
المحافظون	—	٣٦٣٠٠

الروسية الفرنسية عام ١٩٣٥ . فهذه المعاهدات أظهرت للرأى العام الفرنسى أن فرنسا فى حاجه إلى الروسيا لتدفع عنها الخطر النازى . . . ثم إن الروسيا ، فى السنين الأخيرة ، غيرت مجرى سياستها الخارجيه . فبعد أن كانت ثورية هدامة ، أصبحت محافظة ! . وذلك لأنها شعرت بحاجتها الى مساعدة الدول الديمقراطية لترد عنها خطر الحكومة الألمانية التى تضمر لها شراً كبيراً وخطر اليابان ... فوقفت فى جنيف موقف المدافع عن السلام والذائد عن مبدأ « السلام المشترك » ؛ وكان ممثلها فى جنيف وفى لندن السياسى الوحيد الذى هاجم ألمانيا مهاجمة شديدة وتكلم عن خطر سياستها الخارجية بصراحة . ثم ان الشيوعيين الفرنسيين خففوا من حدة ثورتهم فأخذوا يتكلمون عن القومية ووجوب الدفاع عن الوطن ... كل هذا أبان للرأى العام الفرنسى أن لا خطر من الشيوعية وأن كل ما قيل عنها مبالغ فيه ... فكان فوز الشيوعيين فوزاً باهراً لم يتوقعه أحد

وفى أواخر الثلث الأول من حياة المجلس التشريعى السابق قامت فى فرنسا حركة « فاشستية » على رأسها الكلونيل « دى لاروك » . فأسس هذا حزباً دعاه « الصليب النارى » ، وحركته تماثل حركة « الفاشست » فى إيطاليا « والنازى » فى ألمانيا . . . وفى الأيام الأخيرة تقوى هذا الحزب ، ويدعى الآن أن عدد أعضائه من القادرين على حمل السلاح بلغ ثمانمائة ألف . غير أن هذا الحزب الجديد لم يرشح أعضاء إلى مجلس النواب ، بل إنه سند أحد أحزاب اليمين أثناء الانتخابات ، فكان فوز « الاتحاد الجمهورى الديمقراطى »

(يتبع) يوسف هيكل

لجنة الجامعيين لنشر العلم

تفتتح حياتها بإصدار كتابين

تراث الاسلام

The Legacy of Islam

قام بتأليفه اثنى عشر عالماً من أفذاذ المستشرقين الأعلام

وتولت تعريبه والتعليق عليه لجنة الجامعيين لنشر العلم

يصدر الجزءان الأول والثانى فى أوائل سبتمبر القادم

ويتناولان : تراث الاسلام فى الفلسفة والالهيات والأدب والفنون الشرعية والتصوف ، والعمارة والحروب الصليبية وأسبانيا والبرتغال

يصدر الجزءان فى خمسمائة صفحة ونيف ويحويان أكثر من تسعين لوحة فنية على ورق صقيل

ثمن الجزءين : ١٥ قرشاً إلى ٧ سبتمبر القادم
٢٢ « بعد هذا التاريخ

الشرق الاسلامى

فى العصر الحديث

نفدت طبعته الأولى فى أقل من عام . واشتركت فيه وزارة المعارف العمومية المصرية

يتناول تاريخ : مصر وتركيا والشام وفارس وافغانستان والعراق والهند الاسلامية وشمال أفريقية والسودان — من أوائل القرن السابع عشر الى الحرب الكبرى

تأليف حسين مؤنس

ليسانسيه فى التاريخ

يصدر فى ٣٢٠ صفحة من القطع الكبير

به خريطتان كبيرتان بالألوان للعالم الاسلامى

كتب اللجنة منظمة تنظيماً علمياً ومذيلة بفهارس دقيقة وافية

وترسل الاشتراكات بعنوان : توفيق الطويل ٧١ شارع فؤاد الأول بالقاهرة مصر

وبالمكاتب : التجارية والنهضة والانجلو . بمصر